اتفاقية تعاون بين

مركز طابة للدراسات والاستشارات الوقفية والوصايا

وجمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين

وقّعت يوم الخميس بتاريخ ٠٥ / ٠٧ / ١٤٤٧هـ

المدينة المنورة

١٤٤٧هـ

مذكرة تعاون

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إنه في يوم الخميس ٠٥/ رجب / ١٤٤٧هجري، وفي المدينة المنورة تمَّ توقيع مذكرة تعاون بينَ كلٍّ مِنْ:

١. **مركز طابة للدراسات والاستشارات الوقفية والوصايا**، وعنوانه: حي مهزور شارع الأمير عبدالمحسن-المدينة المنورة، رقم الجوال: ٠٥٣٠٧٧٧١٧٠ ، البريد الإلكتروني info@tabahawqaf.com ، ويمثله في هذا العقد:
المهندس / صالح بن عبدالرحمن المحيسن ، بصفته رئيس مجلس الإدارة ، ويشار إليه فيما بعد بـ(الطرف الأول) أو طابة.

٢. **ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين** ، وعنوانه البريدي: ص.ب (٤٩٠٤) الرمز البريدي: (٤٢٣١٤) رقم الجوال (٠٥٣٥٢٨٨٧٧٧)، والبريد الإلكتروني: (diafatalmadina@gmail.com)
ويمثله في هذا العقد/ أ. فايز بن طالب الأحمدي بصفته المدير التنفيذي للجمعية ويشار إليه فيما بعد بـ(الطرف الثاني).

تمهيد :

انطلاقا من مبدأ التعاون والتكامل في مجال منظومة القطاع الخيري وتعظيم أثره ، وحيث إن مركز طابة للدراسات والاستشارات الوقفية والوصايا، ومقره المدينة المنورة هو الطرف الأول، ويُعد جهة متخصصة في تقديم الدراسات والاستشارات في الأوقاف والوصايا وتأهيل العاملين والمهتمين في مجال الأوقاف وتدريبهم ونشر ثقافة الأوقاف في مدينة المصطفى ﷺ ، بموجب شهادة تسجيل رقم (٣٧٤٧٠٣٥٣٦٠٦٩٧) وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٤٧ هـ لدى محكمة الأحوال الشخصية ويعمل على الإسهام في تحقيق الاستدامة المالية التي تخدم القطاع الخيري ، وتؤثر بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية ضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وحيث إن **جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين**، ومقرها المدينة المنورة، وهي الطرف الثاني في هذه المذكرة وبموجب ترخيص رقم (٢٢٤٤) وتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/١٣م لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي تُعد جهة متخصصة ورائدة في **خدمة ضيوف الرحمن ميدانيًا وبرامجيًا**، حيث تقدم منظومة متكاملة من الخدمات النوعية تشمل: الاستقبال والترحيب، الضيافة السقيا، تفطير الصائمين، إهداء الهدايا، رعاية كبار السن، نقل المرضى، وتنفيذ المبادرات الموسمية، بما يعكس رسالة المدينة المنورة في الإحسان والكرم .

وبناءً على ما يمتلكه الطرفان من **تخصص تكاملي** وخبرات متراكمة، ورغبةً منهما في تطوير العمل الخيري والوقفي، وتعزيز أثره المؤسسي والمجتمعي، فقد اتفق الطرفان على إبرام هذه المذكرة وفق البنود والشروط التالية.

المادة الأولى: مبادئ حاكمة:

- يعد التمهيد أعلاهُ جزءًا لا يتجزأ من هذهِ المذكرة، ومكملاً لها.
- تعدُ هذه المذكرة وثيقةً رسميةً مفصحةً عن رغبة طرفيها ببدء العمل، ومحددة لإطاراته العامة، ويرجع للأدلة التنظيمية وقرارات ولوائح العمل والقرارات المنظمة للعمل.
- أي ملاحق يتم توقيعها والاتفاق عليها لاحقاً تتم الإشارة فيها إلى هذه المذكرة وأن الملحق جزء من هذه المذكرة وتابع لها ولأحكامها.

المادة الثانية : الهدف العام:

إقامة إطار تعاون تكاملي بين الطرفين في التخطيط والتطوير والتنفيذ لمبادرات وبرامج مشتركة تخدم ضيوف الرحمن، وتُسهم في تنمية الأوقاف والوصايا وبناء الاستدامة المالية للجمعية، ونشر الثقافة الوقفية لزوار المدينة.

المادة الثالثة: مجالات التعاون:

يتضمن نطاق الشراكة أوجه التعاون بين الطرفين في تنفيذ الرؤى المشتركة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر المجالات التالية:

١) **نشر وتطوير وابتكار أدوات ثقافة شعيرة الأوقاف والوصايا لدى النظار والمهتمين خاصة والمجتمع عامة، مثل:**
- إعداد محتوى مختصر متعدد اللغات حول الوقف والوصية وأثرهما.
- دمج رسائل توعوية وقفية ضمن برامج الضيافة (مطويات/ شاشات/ لوحات/ رموز QR / لقاءات قصيرة)

٢) **تعزيز وتعميق قيم شعيرة الأوقاف والوصايا في المجتمع، مثل:**
- تنفيذ حملات مجتمعية لتعزيز القيم المرتبطة بالوقف والوصية (الاستدامة، التكافل، الأثر الممتد).
- إعداد رسائل إعلامية وتوعوية موجهة لفئات المجتمع المختلفة (الشباب، الأسر، رواد الأعمال، أصحاب الثروات، طلاب العلم، نخب من الزوار والحجاج والمعتمرين).
- التعاون مع الجهات ذات العلاقة لنشر الرسائل عبر المنابر المتاحة (منصات رقمية، قنوات إعلامية، لقاءات مجتمعية).
- دعم مبادرات المسؤولية المجتمعية ذات الصلة بالوقف والوصايا.

٣) **تطوير قدرات ومهارات المهتمين والعاملين في مجال الأوقاف والوصايا.**
- تنفيذ برامج تدريبية تخصصية (حضوري/ عن بعد) في موضوعات الوقف والوصايا.
- إقامة ورش عمل تطبيقية للنظار والعاملين.
- تقديم جلسات استشارية أو عيادات معرفية لمعالجة التحديات العملية (التأسيس، التنظيم، النزاعات، التطوير).
- إعداد مسارات تأهيلية وشهادات حضور وفق الإمكانات المتاحة لدى الطرفين.
- بناء مجتمع مهني للنظار والمهتمين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٤) **تبادل مصادر المعرفة في مجال الأوقاف والوصايا.**
- تنظيم لقاءات دورية لمراجعة المستجدات وتبادل الخبرات والتجارب.

٥) **تطوير الأوقاف والوصايا والاستدامة.**
- إعداد/ مراجعة تصور استدامة مالي للجمعية عبر إنشاء/ تطوير **وقف نقدي أو عيني** بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح.
- تقديم الاستشارات المتعلقة بإجراءات الوقف (الوثائق الوقفية، النماذج، مسارات التسجيل النظامية).
- دراسة بدائل الاستدامة: (شراء أصل استثماري جاهز/ شراء أرض وبناء/ المشاركة الاستثمارية/ محافظ وقفية ...).

٦) **المبادرات المشتركة والبرامج الميدانية.**
- تزويد الطرف الأول بأسماء وبيانات فئات مختارة من زواره من **النخب ورجال الأعمال وطلاب العلم والمؤثرين والقيادات المجتمعية** القادمين من خارج المملكة، وترشيحهم لزيارة مركز طابة، وذلك لتمكين الطرف الأول من **استضافتهم وتنفيذ لقاءات تعريفية وتوعوية** حول ثقافة الوقف والوصايا وأثرها التنموي في مجتمعاتهم، وفق آلية تنسيق مشتركة بين الطرفين.
- مبادرة (ضيف الرحمن والوقف): ربط تجربة الضيافة برسالة الوقف والوصية.

المادة الرابعة: مدة المذكرة

- تعد هذه المذكرة نافذة من تاريخ التوقيع عليها واعتمادها من الطرفين.
- مدة هذه المذكرة سنة هجرية، تبدأ من تاريخ توقيعها، وتتجدد تلقائيًا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائها أو عدم تجديدها قبل انتهاء المدة بشهر على الأقل.

المادة الخامسة: الأحكام العامة

١) اتفق الطرفان على العمل بجميع البنود الواردة في هذه المذكرة ويجوز إضافة بنود جديدة على هذه المذكرة متى اتفق الطرفان على ذلك ووقعا عليه بالاعتماد وتصبح البنود الجديدة بعد ذلك جزءاً من هذه المذكرة.

٢) اتفق الطرفان على حل أي خلاف ينشأ بينهما بشأن تفسير أو تطبيق نصوص هذه المذكرة عبر التفاوض الودي فيما بينهما.

٣) عند رغبة الطرفين التعديل أو إضافة بنود جديدة أو إلغاء بنود حالية، فإنه يتم تحرير ملحق يضاف إلى هذه المذكرة ويتضمن توقيع الممثلين عن الطرفين وأختام كلا منهما.

٤) لا تخلّ هذه المذكرة بحق كل طرف في إبرام مذكرات أو اتفاقيات أخرى مع جهات مماثلة شريطة ألا تتعارض مع أحكام هذه المذكرة.

٥) من المتفق عليه بين الطرفين أن العنوان المبيّن في بيانات عنوان كل طرف هو عنوانه النظامي وأن المراسلات والإخطارات يجب أن تكون خطية باليد أو البريد السعودي أو البريد الإلكتروني وعلى العناوين الواردة أعلاه في بيانات عناوين الطرفين، ويعتبر الإخطار نافذاً بمجرد تسليمه أو في التاريخ المحدد لنفاذه.

٦) حررت هذه المذكرة من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة منها.

والله الموفق، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

الطرف الأول

مركز طابة للدراسات والاستشارات الوقفية والوصايا

رئيس مجلس الإدارة

م.صالح بن عبدالرحمن المحيسن

.....

الطرف الثاني

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين

المدير التنفيذي للجمعية

أ. فايز بن طالب الأحمدي

.....

رقم الشراكة

(١٩ / ٤٧)

مذكرة شراكة بين :

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين

طرف أول

مؤسسة المنتج المبدع للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع

طرف ثاني

مدة تنفيذ الشراكة :

ينفذ العمل بهذه الشراكة

خلال الفترة من : ١٥/١٢/٢٠٢٥م وحتى : ١٤/١٢/ ٢٠٢٦م.

فبعون الله وتوفيقه تم الاتفاق في يوم الإثنين بتاريخ: ٢٤ /٠٧ /١٤٤٧هـ الموافق: ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٥م بين كل من الطرفين :

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين	مؤسسة المنتج المبدع للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع
المسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم(٢٢٤٤) ومقرها: المدينة المنورة الدائري الثاني ، مركز هتون لرجال الأعمال هاتف : (٠٥٣٥٢٨٨٧٧٧) بريد الكتروني : (diafatalmadina@gmail.com)	ترخيص إعلامي رقم (١١١٤٤٢) ومقرها: المدينة المنورة حي بئر عثمان هاتف : (٠٥٦٦٦٦٧٦١٣)
ويمثلها في التوقيع على هذه الشراكة : المدير التنفيذي المكلف للجمعية الأستاذ / فايز بن طالب علي الأحمدي	ويمثلها في التوقيع على هذه الشراكة : مدير المؤسسة الأستاذ / وائل بن محمود رفيق
ويشار إليها فيما بعد (الطرف الأول)	ويشار إليها فيما بعد (الطرف الثاني)

الملخص :

تقدم هذه الوثيقة تفاصيل الشراكة بين جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين ومؤسسة المنتج المبدع للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع ، وذلك لتعزيز المشاركة المجتمعية مما ينعكس إيجابيا على خدمة ضيوف الرحمن وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تقديم خدمات مميزة لضيوف الرحمن وتحقيق رؤية القيادة في توفير سبل الراحة للزائرين والحجاج وتقديم الصورة المشرقة.

المقدمة :

حيث إنّ جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين ، وهي جمعية مرخصة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٤٤) وتشرف عليها وزارة الحج والعمرة فنياً وبرامجياً، وتتضمن أهدافها تطوير الوسائل والأساليب الإرشادية والتطوعية لخدمة الحجاج والمعتمرين والزائرين ، ودراسة الاحتياجات الخاصة بالحجاج والمعتمرين والزائرين ومقدمي الخدمات ، والترحيب والتوديع للحجاج والمعتمرين والزائرين عبر المراكز والمنافذ المخصصة لذلك وتقديم الضيافة المناسبة لهم ، إثراء التجربة والتثقيف والتوعية للحجاج والمعتمرين والزائرين وإشراك المجتمع في ذلك ، تقديم الخدمات الخاصة لذوي الإعاقة وكبار السن من الحجاج والمعتمرين والزوار ، وحيث إنّ الطرف الثاني : مؤسسة المنتج المبدع للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع ترغب في التعاون مع الطرف الأول ومشاركتها في تنفيذ فعاليات مجتمعية في خدمة الحجاج والزوار والمعتمرين تحقق أهداف الطرفين، وبناء على رغبة الطرفين وهما بكامل الأهلية شرعياً ونظامياً في تحديد إطار الاتفاق والتفاهم حول هذا العمل المشترك بينهما، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

البند الأول :

- تعتبر المقدمة السابقة جزء لا يتجزأ من هذه المذكرة ومتممة لها .
- أي ملحقات يتم توقيعها والاتفاق عليها (لاحقاً) يتم الإشارة فيها إلى هذه الشراكة .

البند الثاني: مجالات التعاون :

اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما لتحقيق الأهداف المشـتركة بينهما، وبخاصـة في المجالات التالية: تقديم الخدمات والبرامج المجتمعية وتنفيذ بعض المبادرات التي تُثري تجربة الزيارة لضـيوف الرحمن ، وتقديم خدمات الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع .

البند الثالث : النطاق الجغرافي :

يتركز العمل بهذه الشراكة في منطقة المدينة المنورة.

البند الرابع: منطلق الالتزام :

ينطلق الالتزام بناءً على هذه الشرـاكة من خلال المبادرات، والبرامج، التي تحقق أهداف التعاون في هذه الشرـاكة ، لتفعيل أي من أوجه التعاون ذات الطابع الاسـتشـاري، أو الخدمي، أو المجتمعي، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى الطرفين، وفق ما ورد في هذه الشراكة.

البند الخامس: المهام المشتركة :

١. الإشراف على تنفيذ هذه الشراكة أو ما يطرأ عليها بعد اعتمادها.
٢. الإشراف على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مما يدخل ضمن مجالات التعاون المنصـوص عليها في هذه الشرـاكة ، واقتراح ما يحتاج إليه في ذلك من الالتزامات المالية، والأدبية، والقانونية.
٣. إعداد الاتفاقيات والعقود اللازمة المنفصلة لتنفيذ، والقيام بما يلزم لإنهاء إجراءاتها.
٤. مراجعة تقارير المتابعة الدورية الخاصة بتنفيذ المبادرات، والبرامج، والمشاريع، والأنشطة المتفق عليها.
٥. إعداد التقارير اللازمة لإنجاز خطة العمل المتفق عليها.
٦. القيام بما يتفق عليه طرفا هذه الشراكة من أعمال يتم تكليفهما بها، مما له تعلق بأطر التعاون المنصوص عليها في هذه الشراكة.

البند السادس: الالتزامات المالية :

لا يترتب على أي من طرفي هذه الشرـاكة أية التزامات مالية، أو إدارية، أو قانونية، أو غيرها من أي نوع من الالتزامات، لمجرد توقيع هذه الشرـاكة ، وعند الحاجة ولرغبة الطرفين في القيام بشيء من تلك الالتزامات فيتم من خلال عقود مسـتقلة تماماً، موقعة من المخول من طرفي هذه الاتفاقية، وفقاً لمجالات التعاون المبينة في هذه الشرـاكة ، على أن يوضح نطاق العمل التفصـيلي لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والمخرجات المتوقعة والتكاليف التنفيذية، ويكون ذلك ضمن الإطار الزمني العام لهذه الشراكة.

البند السابع: مدة الاتفاقية :

١. مدة هذه الشراكة سنة ميلادية، تبدأ من تاريخ توقيعها، وقابلة للتجديد حسب الحاجة الداعية لذلك بموافقة الطرفين كتابياً.

٢. يحق لأي من الطرفين إلغاء هذه الشراكة خلال مدة سريانها بشرط إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته بذلك بمدة لا تقل عن ٦٠ يوماً قبل نهاية مدة الشراكة الأساسية أو المجددة من تاريخ إنهاء العمل المشترك القائم.

٣. لا يؤثر عدم رغبة أي من الطرفين في التجديد أو فسخ هذه الشراكة لأي سبب كان، على الالتزامات القائمة، أيا كان نوعها، حيث تظل قائمة وسارية إلى حين الانتهاء من تنفيذ موضوعها وفقا لعقدها المبرم، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

٤. لا يترتب على الفسخ أية التزامات مالية أو تعويض إلا في حدود الأعمال المتفق عليها مسبقاً ومُعدة للتنفيذ، ووفقاً لما اتفق عليه الطرفان.

البند الثامن: المحافظة على المعلومات وسريتها:

إن كافة البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الطرفان أو يطلع عليها أي منهما بسبب تنفيذ هذه الاتفاقية، تعد من الأمور السرية التي يجب عليها ومنسوبيها المحافظة على سريتها، ولا يجوز إفشاء هذه الأسرار لأي طرف ثالث، إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر بما في ذلك وسائل الإعلام.

البند التاسع: حقوق الملكية الفكرية:

١. حقوق الملكية الفكرية الموجودة والمملوكة مسبقاً لأي من الطرفين وجميع ما يُشْتَق أو يطور منها خلال تنفيذ هذه الشراكة أو أي اتفاق آخر ينتج عنها تكون مملوكة حصرياً للطرف الذي كان يملكها قبل هذه الشراكة ، ولا يجوز لأي طرف استخدامها إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر بذلك.

٢. حقوق الملكية الفكرية الجديدة وغير المشتقة أو المطورة من ملكيات فكرية مملوكة لأحد الطرفين، والتي قد تنتج عن العمل المشترك بين الطرفين ضمن المجالات المذكورة في هذه الشراكة ، تكون مملوكة للطرفين معاً بنسبة مشاركة كل منها في إنتاجها وفق الاتفاق الخاص بكل عمل، مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣. يحتفظ كل طرف بحقوق الملكية الفكرية لأعماله ومعلوماته ولا يحق لأي طرف نشر- واستخدام ما يختص بالطرف الآخر إلا بعد موافقته الخطية.

البند العاشر: التنازل للغير أو التفويض :

لا يجوز لأي من الطرفين التفويض أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته التعاقدية الواردة في هذه الشراكة ، أو المبنية عليها للغير دون موافقة الطرف الآخر الخطية على ذلك.

البند الحادي عشر: أحكام عامة :

١. تخضع هذه الشراكة لقوانين المملكة العربية السعودية وأنظمتها، وأي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية يسعى الطرفان حثيثاً لحلّه ودّياً، فإذا تعذر ذلك تتمّ تسويته عن طريق جهة تحكيم وفق نظام التحكيم المعتبر في المملكة العربية السعودية.

٢. هذه الشراكة تعد إطاراً عاماً للتعاون بين طرفيها، ولا ينتج عنها أي التزام أو مسؤولية قانونية أو مالية أو معنوية على طرفيها، أو أي طرف آخر، ما لم ينشأ لأي التزام اتفاق منفصل له.

٣. لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل أو تحسين في هذه الشراكة إلا بموجب وثيقة مكتوبة وموقّعة من قبل ممثل معتمد عن كل طرف تضاف إلى الشراكة كمُلحق، وتكون هذه التعديلات سارية النفاذ فور توقيع الطرفين عليها، إلا إذا اتفق الطرفان على تحديد مدة مغايرة لسريان نفاذ تلك التعديلات.

٤. توقيع هذه الشراكة لا يقتضي الإخلال بحق الطرفين في إبرام اتفاقيات مماثلة مع أطراف أخرى، شريطة ألا تتعارض أي من موادها مع هذه الشراكة ، أو مع مصالح الطرف الآخر.

٥. يجب على الأطراف المعنية الإفصاح الحالي واللاحق عن أيه علاقة تشكل تعارضاً في المصالح فيما بينهم.

البند الثاني عشر : الإشعارات والمراسلات والاتصالات:

١. إن العناوين الواردة في مقدمة الشراكة هي المعتمدة للمراسلات بين الطرفين.

٢. أي مراسلات أو اتصالات تتم بين الطرفين بشأن هذه الشراكة يجب أن تكون وفقاً للعناوين المنصوص عليها فيها، وإلا اعتبرت غير منتجة لآثارها القانونية .

البند الثالث عشر : نسخ الشراكة :

حررت هذه الشراكة من نسختين أصليتين خاليتين من أي إضافة أو شطب أو تعديل، وتم توقيعهما من طرفيها، وتسلم كل طرف نسخة أصلية للعمل بما جاء فيها. وعليه جرى التوقيع، وبالله التوفيق .

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين		مؤسسة المنتج المبدع للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع	
ويمثلها في هذه الشراكة: المدير التنفيذي المكلف الأستاذ/ فايز بن طالب الأحمدي		ويمثلها في هذه الشراكة: مدير المؤسسة الأستاذ/ وائل بن محمود رفيق	
التوقيع	الختم	التوقيع	الختم
التاريخ		التاريخ	

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank

In the Name of God, the Compassionate the Merciful

Internet Gateway Payment - Service Agreement

Thanks are to Allah the almighty alone and prayer and peace be upon our Prophet Mohammad and upon his Relatives and Companions;

This has been made and signed this Day **Date:** \ \ 2021

by and between:

1. referred to hereinafter as: **( )** And,
2. Al Rajhi Bank, Mailing Address: P. O. Box: 28referred to hereinafter as: (**Al Rajhi Bank**) or (**the Bank**).

Recitals:

Whereas the Merchant is running and operating an online store, of the name that will be mentioned at the last page of this agreement offering to the visitors of the said website a number of goods and services purchasable and payable online by use of a Credit Card or MADA Card.

And Whereas Al Rajhi Bank is running and operating an online payment gateway service that enables and facilitates online payment in an immediate way for the price of the goods and services that have been ordered by the respective customer through a direct contact and by using a Credit Card. Or MADA Card, And Whereas the Merchant desires to use the Payment Gateway so that the price of all online purchases which are made on its website by using the credit Cards or MADA Cards shall be paid and settled to it / him through the Payment Gateway. Now, Therefore, the parties hereto, the Merchant and Al Rajhi Bank being in their full legal capacities have mutually agreed that the Bank shall extend this service to the Merchant in accordance with the terms and conditions provided for in this Agreement which are as follows:

(Firstly): The above-mentioned Recitals shall form and constitute an integral part of this Agreement.

(Secondly): Al Rajhi Bank Obligations and Duties:

Al Rajhi Bank undertakes to extend the online settlement service through the online payment gateway, which comprises and includes the routing of all online settlement transactions that are made and concluded by the use of the Credit Cards issued from Al Rajhi Bank or from the other banks in respect to the purchases made on the website from the payment gateway to the Merchant account automatically, Al Rajhi Bank in this respect undertakes in order to ensure the implementation of the transaction, to extend the following services :-

1. Authentication of the identifications of the parties of the transaction, the Merchant and the Purchaser, and Credit Cards acceptable under this Agreement.
2. Authorizing, suspending or delaying the transaction where and when Al Rajhi Bank considers appropriate and justifiable according to the bank policies and procedures.
3. Using the appropriate industry and technology at all relevant times and stages of the transaction to ensure its implementation and to protect the confidentiality of the information pertaining thereto.
4. Reporting without delay, payment gateway unavailability and the projected downtime wherever the same is possible and practicable.
5. Advising the Merchant in sufficient time for effective remedial and corrective actions that it/ he shall take and make in the event that any aspects of the transaction of the Merchant's website is in conflict with the agreed standards of practice or with the established banking standards. If the Bank wishes to change the service price, Merchant shall be notified 30 calendar days' prior the date specified for changing the price. Merchant shall notify the approval or rejection to the bank within thirty days. If the

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية خدمة المدفوعات عبر الإنترنت

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في هذا اليوم الاربعاء

بتاريخ 2023/09/12

بين كل من:

1. جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين والذي يشار إليها فيما بعد بـ(التاجر)،
2. مصرف الراجحي، العنوان البريدي: ص ب 28، والذي يشار إليه فيما بعد بـ(مصرف الراجحي) أو (المصرف)

تمهيد:

حيث ان التاجر يقوم بإدارة وتشغيل متجر إلكتروني في موقعه على شبكة الإنترنت الموضح في الصفحة الأخيرة من هذه الاتفاقية ويعرض على زائري الموقع المذكور عدداً من السلع والخدمات التي يمكن شراؤها ودفع قيمتها الكترونيا على الشبكة باستخدام إحدى بطاقات الائتمان وبطاقات مدى.

وحيث إن مصرف الراجحي يقوم بإدارة وتشغيل خدمة بوابة الدفع الإلكتروني التي تتيح وتسهل عملية الدفع إلكترونيا بطريقة فورية لقيمة السلع والخدمات التي يطلبها العميل من خلال الاتصال المباشر، وباستخدام بطاقة الائتمان وبطاقات مدى، وحيث ان التاجر يرغب في استخدام بوابة الدفع ليتم سداد وتسوية كل المشتريات الإلكترونية التي تتم على موقعه باستخدام بطاقات الائتمان او بطاقات مدى على أن يتم سداد القيمة ودفعها له من خلال بوابة الدفع، فقد اتفق الطرفان التاجر ومصرف الراجحي وهما بأهليتهما المعتبرة شرعا على أن يقدم المصرف للتاجر هذه الخدمة وفق الأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وهي:

(أولا): يعد التمهيد المذكور انفا جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

(ثانيا): التزامات مصرف الراجحي وواجباته:

التزم مصرف الراجحي بأن يقدم خدمة السداد الإلكتروني عبر بوابة الدفع الإلكترونية التي تشمل إرسال جميع عمليات السداد الالكترونية التي تتم باستخدام بطاقات الائتمان ومدى الصادرة من مصرف الراجحي أو من البنوك الأخرى للمشتريات التي تنفذ على الموقع ان بوابة الدفع الى حساب التاجر بطريقة آلية، وقد التزم مصرف الراجحي في هذا الصدد بتقديم الخدمات الآتية لضمان تنفيذ المعاملة: -

1. التأكد من هويات أطراف المعاملة: التاجر والمشتري وبطاقات الائتمان ومدى المقبولة بموجب هذه الاتفاقية.
2. السماح بمرور المعاملة أو إيقافها / تأخيرها عندما يرى مصرف الراجحي أن هناك مسوغاً لذلك وفقا لسياسات البنك وإجراءاته.
3. استخدام التقنيات المناسبة وفق ما يراه البنك في كل الأوقات وفي كل المراحل التي تمر بها العملية؛ لضمان تنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بها.
4. تبليغ التاجر في حال توقف خدمة بوابة الدفع، مع بيان فترة التوقف المتوقعة كلما كان ذلك ممكناً وعملياً.
5. إخطار التاجر بوقت كاف عن الإجراءات التصحيحية التي يتعين عليه القيام بها في حال كان أي جانب من جوانب عمليات موقع التاجر متعارضاً مع معايير العمل المتفق عليه، أو المعايير المتعارف عليها مصرفياً. إشعار التاجر في حال رغبة البنك في تغيير أسعار الخدمة قبل 30 يوماً تقويميا من التاريخ المحدد لتغيير الأسعار ويجب على التاجر إشعار المصرف بالموافقة أو الرفض خلال الثلاثين يوما وفي حال رفض العميل فتعتبر الاتفاقية منفسخة،

customer refuses the new price, the agreement shall be deemed terminated. If the 30 calendar days expired with no response from the Merchant, the new price shall be deemed binding and valid for the parties from the date specified for its validity in the notification sent to the Customer.

6. Launching of joint marketing campaigns and promotional projects as may be later on mutually agreed by the two parties.

(Thirdly): Merchant's Obligations and Duties:

The Merchant undertakes as follows:

1. Showing its own and private contact information in an explicit and clear way in its website on the Internet and update it continuously in the event of any change to any of the contact information.
2. Showing on its website in the internet full and complete information about the goods/services, details and particulars of delivery, recovery policy and procedures and other terms and conditions.
3. Comparison and verification of the information and particulars that have been taken out from the Merchant's Internet website with the encryption standards that have been prepared by Al Rajhi Bank.
4. Enabling Al Rajhi Bank to periodically control and review the Merchant's electronic hardware and software pertaining to this service and the Merchant shall positively respond to the recommendations that resulted from such review and control within a period of time not exceeding fifteen (15) days from the date of the notification thereof to the Merchant. If the Merchant fails to comply with this, the bank is entitled to refrain from providing the service/ terminate the Contract.
5. The Merchant shall do, make and perform whatever act or action that may decrease the volume of the amounts recovered by its customers due to or by the cause of any defect in the sold goods or any breach to the sale conditions immediately after being notified by Al Rajhi Bank that the volume of the recovered amounts from it exceeds the rate specified according to the standards of the International Credit Card Companies.

6. **Service type Credit Card:**

- ■ Capture
- ☐ Authorize, Capture
- ☐ Partial Capture
- ☐ Refund
- ☐ Partial Refund
- ☐ MOTO

7. **Service type MADA:**

- ■ Capture
- ☐ Refund

8. **Currency:**

- ■ Saudi Riyal
- ☐ GCC Currency
- ☐ US Dollar
- ☐ GBP
- ☐ Euro
- ☐ Other:.....

وفي حال مضي الثلاثين دون رد من التاجر فتعتبر الأسعار الجديدة سارية وملزمة للطرفين من التاريخ المحدد لسريانها في الإشعار المرسل للعميل.

6. إطلاق الحملات التسويقية المشتركة والمشاريع الترويجية حسب ما يتفق عليه الطرفان لاحقاً.

(ثالثاً): التزامات التاجر وواجباته:

التزم التاجر بما يأتي:

1. عرض معلومات الاتصال الخاصة به بشكل واضح في موقعه على الإنترنت وتحديثها بشكل مستمر في حال طرأ أي تغيير على أي من معلومات الاتصال.
2. أن يبين في موقعه على الإنترنت معلومات كاملة وصحيحة عن السلعة/ الخدمة، تفاصيل التسليم، سياسة الاسترداد المبالغ المعادة وغيرها من الشروط.
3. مطابقة البيانات المنقولة من موقع الإنترنت الخاص بالتاجر مع معايير التشفير التي تم إعدادها بواسطة مصرف الراجحي.
4. تمكين مصرف الراجحي من المراقبة والمراجعة الدورية لأجهزته التاجر الإلكترونية وبرامجه الخاصة بهذه الخدمة، وعلى التاجر الاستجابة للتوصيات الناجمة عن تلك المراجعة والمراقبة خلال فترة زمنية لا تتعدى (15) يوم من تاريخ إبلاغها للتاجر. وفي حال عدم التزام التاجر بذلك، فيحق للمصرف الامتناع عن تقديم الخدمة/ فسخ العقد.
5. على التاجر القيام بكل ما من شأنه تخفيض حجم المبالغ المستردة منه من قبل زبائنه بسبب أي عيب في المبيعات أو إخلال بشروط البيع فور إخطاره من قبل مصرف الراجحي بأن حجم المبالغ المستردة منه تفوق المعدل المحدد وفقاً لمعايير شركات بطاقات الائتمان الدولية.
6. نوع الخدمة البطاقات الائتمانية:

- ■ شراء
- ☐ تفويض، شراء
- ☐ شراء جزئي
- ☐ استرداد
- ☐ طلبات (الهاتف والبريد الإلكتروني)

7. نوع الخدمة مدى:

- ■ شراء
- ☐ استرداد

8. نوع العملة:

- ■ الريال السعودي
- ☐ العملات الخارجية
- ☐ الدولار الأمريكي
- ☐ الجنيه الإسترليني
- ☐ اليورو
- ☐ أخرى: .....

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank

9. **Service type/ Prices:**

- the said payment shall be made by means of withholding below fees:

Set-up fees (SAR)	3000
One time charge (Nonrefundable)	
Monthly Subscription Fee (SAR)	300
Credit Cards Variable Fee (%) of transaction Value	2.5%
MADA Variable Fee (%) of transaction Value	1%
Per Transaction (Credit Cards & mada) - Operation Cost (SAR)	1ريال
Refund Transaction (Credit Cards & mada) - Operation Cost (SAR)	1ريال
Invoining fees	

from the amounts that have been credited to the Merchant account no. that will be mentioned at the last page of this agreement, the said fee shall be paid for each transaction that has been concluded by the merchant, the Bank may modify the said fees or any other fee under article (2), paragraph (5), during the period of this convention. If more than one (MID) subscription number is requested, the foundation fee and monthly subscription fee will apply to each individual request in addition to all the deductions referred to in the price table.

10. Protection of the information and the particulars pertaining to its customers and the maintaining of its confidentiality by all means including the use of the codes of the internet e.g. at least 128-bit Secure Socket Layer (SSL) Security and in case of operation off line, the appropriate privacy and the proper means of information shall be used, the Merchant shall be fully and solely responsible towards its customers in case of a breach thereof or a default therein and without any responsibility on the part of Al. Rajhi Bank .
11. Providing and procuring the necessary and qualified personnel to perform the duties and responsibilities pertaining to the review of the system in order to ensure its goodness and integrity.
12. Participating in and using of the slogan and trademarks of Al Rajhi Bank in the joint marketing and promotional campaigns after the obtainment of Al Rajhi Bank written and express consent and in accordance with terms and conditions as the parties may agree upon at the relevant time.
13. Confining the use of its banking account specially designated for the Credit Card transactions that are made or concluded through its website in the Internet to the said transactions only.
14. Refrain from selling or marketing goods or services that are prohibited by Shariah on his online store.

(Fourthly): Risk Management:

In the event that either Party (Merchant or Al Rajhi Bank) becomes aware of any attempted or any unauthorized use or violation of the payment gateway or of any of its components and in the event that either Party receives any information relevant to such cyber-crimes or similar unauthorized actions and/ or regarding the suspected and /or convicted perpetrators of such crimes or unauthorized actions and / or any related information, such Party shall be required to inform the other Party of all such information through legal ways and means whenever the same is possible , the Parties shall collaborate and cooperate in order to develop consistent and effective strategies to combat and prevent such crimes and violations and to minimize its adverse effects and impact on the payment gateway to the extent possible , provided that the competent security authorities shall be informed of the same .

9 نوع الخدمات / الرسوم:

- وتتم ذلك عن طريق استقطاع المبالغ التالية:

رسوم التأسيس (ر.س)	3000
رسم يدفع مرة واحدة (غير قابل للرد)	
رسم الاشتراك الشهري (ر.س)	300
رسوم متغيرة (%) من قيمة المعاملة البطاقات الائتمانية	2.5%
رسوم متغيرة (%) من قيمة المعاملة بطاقات مدى	1%
رسم إجراء المعاملة (البطاقات الائتمانية و مدى) - التكلفة التشغيلية (ر.س)	1ريال
رسم الاسترداد (البطاقات الائتمانية و مدى) - التكلفة التشغيلية (ر.س)	1ريال

من المبالغ التي يتم إضافتها في حساب التاجر الموضح في الصفحة الأخيرة من هذه الاتفاقية، وذلك عن كل معاملة يتم إنجازها مع التاجر . ويجوز للمصرف تعديل الرسوم المذكورة أو أي رسوم أخرى حسب المادة (2) فقرة (5)، أثناء مدة هذه الاتفاقية. وفي حالة طلب أكثر من رقم المعرف (MID) سوف يتم تطبيق رسوم التأسيس و الاشتراك الشهري كل طلب على حده بالإضافة الى جميع الاستقطاعات المشار اليها في جدول الأسعار.

10. حماية المعلومات والبيانات الخاصة بزبائنه، والمحافظة على سريتها بكل الوسائل بما في ذلك استخدام رموز الشبكة، مثل بروتوكول الحماية (SSL)، وبقوة تشفير 128 بت كحد أدنى، وفي حال العمل خارج الشبكة (off-line) يتعين استخدام أنظمة الخصوصية المناسبة وأساليب المعلومات الجيدة، وقد تحمل التاجر المسؤولية كاملة تجاه زبائنه في حال الإخلال بذلك أو التقصير فيه دون أي مسؤولية على مصرف الراجحي.

11. تأمين الكفاءات البشرية المؤهلة للقيام بالمهام المتعلقة بمراجعة النظام للتأكد من صلاحيته وتكامله.

12. المشاركة في الحملات التسويقية المشتركة واستخدام الشعار والعلامات التجارية الخاصة بمصرف الراجحي فيها، وذلك بعد الحصول على الموافقة الكتابية الصريحة من مصرف الراجحي وحسب ما يتفق عليه الطرفان في حينه.

13. قصر استخدام حسابه البنكي المخصص لمعاملات بطاقة الائتمان ومدى التي تتم عبر موقعه على الإنترنت على هذه المعاملات فقط.

14. الامتناع عن بيع وتسويق سلعا وخدمات محرمة شرعا على متجره الالكتروني المستفيد من الخدمة.

(رابعا): ادارة المخاطر:

في حال علم أي من الطرفين (التاجر ومصرف الراجحي) عن أي محاولة أو ممارسة لاستخدام غير مصرح به أو انتهاك لقواعد استخدام بوابة الدفع أو أي من مكوناتها، وفي حال تلقي أي من الطرفين معلومات عن مثل هذه الجرائم والمخالفات الإلكترونية أو أي إجراءات غير مصرح بها أو تتعلق بمجرمين متهمين أو مدانين بمثل هذه الجرائم أو الأعمال غير المصرح بها أو أي معلومات ذات صلة بها، فعلى هذا الطرف حينئذ إبلاغ الطرف الاخر عن تلك المعلومات بالطرق النظامية متى كان ذلك ممكناً، ويتعاون الطرفان على إعداد استراتيجية فعالة مستمرة لمنع هذه الجرائم والمخالفات، أو التقليل من آثارها السلبية على نظام بوابة الدفع إلى الحدود الممكنة، مع إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بذلك.

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank

(Fifthly): Assignment:

The Merchant shall not assign any of its rights or obligations under this Agreement to any other party without the prior written consent of AL- Rajhi Bank. In the event of no consent, the said assignment if made shall not be binding to Al Rajhi Bank. In such case, the Bank shall have the right to terminate the agreement and claim compensation from the merchant for any damage incurred by the Bank as a result of the merchant's conduct and The Bank may assign the service provision to a third party.

(Sixthly): The Relationship between the Merchant and Al Rajhi Bank:

The relationship of the Merchant with Al Rajhi Bank is specified and defined by and in accordance with the terms and conditions set forth in this Agreement, neither of them has in this Agreement any other capacity ties it with the other Party other than the one provided for herein.

(Seventhly): Information Confidentiality: -

1. Neither Party shall during the term of this Agreement and for 2 years thereafter, disclose, divulge or make public any information it may or might obtain by reason and in the course of executing this Agreement regarding the business secrets or private affairs related to the business of the Other Party without the prior written consent of the other Party. Confidential information furnished by the Merchant to Al Rajhi Bank for use in performing the services hereunder is and shall remain the property of the Merchant and its customers and shall be disclosed to Al Rajhi Bank employees only on a need to know basis. The disclosure of the contents of this Agreement or any part thereof by any Party hereto is allowed in case the same is requested and / or ordered by Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) or the Saudi Credit Bureau for credit information only or judicial authorities.
2. The Merchant undertakes to assume and bear the full and complete responsibility as to the correctness, integrity and safety of the information and particulars furnished by it to Al Rajhi Bank. The Merchant further admits that the said information and particulars are exclusively concerning it ant it furnishes the same for the subscription in the service the subject matter of this Agreement.

(Eighthly): Term of Agreement:

The term of this Agreement is **2 years'** effective the date of its signature and it shall be conclusive and binding during its validity and it is automatically renewable for similar period (s) unless one Party notifies the other Party with its intention to terminate it before **30 days** from the expiry date of its original or renewed term. Either Party may terminate this Agreement for any reason and at any time by giving the other Party a thirty (30) days written notice of termination.

(Ninthly): Limitations of Liability:

1. It is known to and agreed by the Parties hereto that the relation between the Merchant and its customers is a bilateral one and that Al Rajhi Bank has no relation to any dispute arises between them in respect, in connection or by the reason of this service, therefore the Merchant shall solely assume full and complete responsibility as to the fulfillment of the terms of sale and delivery and in case of any dispute with the purchaser (cardholder) in respect of the purchased goods / services as to their kind , sort, quantity , descriptions , delivery dates or other conditions , Al Rajhi Bank assumes no responsibility in whatever form about any fault, default or breach by the Merchant

(خامساً): التنازل:

لا يجوز للتاجر التنازل عن أي من الحقوق والالتزامات المترتبة له أو عليه بموجب هذه الاتفاقية لأي جهة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف الراجحي، وفي حال عدم الموافقة المذكورة يكون ذلك التنازل -إذا تم- غير ملزم للمصرف ويحق للمصرف في هذا الحالة فسخ الاتفاقية والرجوع على التاجر بالتعويض عن أي ضرر يكبده المصرف نتيجة تصرف التاجر ويجوز للمصرف اسناد تقديم الخدمة لطرف ثالث.

(سادساً): العلاقة بين التاجر ومصرف الراجحي:

تتحدد علاقة التاجر بمصرف الراجحي حسب ما جاء في هذه الاتفاقية من شروط وأحكام، وليس لأحدهما في هذه الاتفاقية أي صفة أخرى تربطه بالآخر غير ما جاء فيها.

(سابعاً): سرية المعلومات:

1. لا يجوز لأي من طرفي هذه الاتفاقية خلال مدة سريانها، ولمدة سنتين من بعد ذلك، أن يفصح أو ينشر أو يذيع أي معلومات يحصل عليها بسبب إبرام هذه الاتفاقية أو بسبب تنفيذها مما تتعلق بالأسرار التجارية أو الشؤون الخاصة بأعمال الطرف الآخر؛ دون حصوله على موافقة ذلك الطرف الخطية المسبقة، وإن المعلومات السرية المقدمة من قبل التاجر لمصرف الراجحي لاستخدامها في تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية هي ملك -وستظل ملكاً- للتاجر وعملائه، وسيفصح عنها لموظفي مصرف الراجحي حسب الحاجة وبقدرها فقط، كما أن الإفصاح عن كل محتويات هذه الاتفاقية أو بعضها من قبل أي طرف من طرفيها يسمح به في حال طلب ذلك أو الأمر به من مؤسسة النقد العربي السعودي أو الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية فقط أو الجهات القضائية.
2. التزم التاجر بتحمل المسؤولية كاملة عن صحة وسلامة المعلومات والبيانات المقدمة من قبله لمصرف الراجحي، كما أقر بأنها تخصه، وأنه قد قدمها للاشتراك في الخدمة محل هذه الاتفاقية.

(ثامناً): مدة الاتفاقية:

مدة هذه الاتفاقية سنتين من تاريخ توقيعها بالهجري والميلادي، وتتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر كتابيا حسب المادة الحادية عشر فقرة (3) أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد قبل 30 يوماً من تاريخ انتهاء مدتها الأصلية أو المجددة، وتكون لازمة خلال سريانها. ويمكن لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت ولأي سبب بموجب إخطار كتابي للطرف الآخر قبل (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإنهاء المزمع.

(تاسعاً): حدود المسؤولية:

1. من المعلوم للطرفين والمتفق عليه فيما بينهما أن العلاقة بين التاجر وزبائنه علاقة ثنائية، ولا علاقة لمصرف الراجحي بأي خلاف يقع بينهما بسبب هذه الخدمة أو بمناسبتها، وبناء على ذلك فإن التاجر وحده قد تحمل المسؤولية كاملة عن الوفاء بشروط البيع والتسليم، وفي حال حدوث أي نزاع مع المشتري (حامل البطاقة) بشأن المشتريات فيما يتعلق بجودتها أو نوعها أو جنسها أو أوصافها أو مواعيد تسليمها أو غيرها من الشروط؛ فإن مصرف الراجحي غير مسؤول بأي شكل من الأشكال عن أي خطأ أو تقصير أو إخلال يقع من قبل التاجر، أو أي خلاف بين التاجر وزبائنه.

or any dispute arises between the Merchant and its customers.

2. Al Rajhi bank will ensure provision of continuous Services to the merchants however, will have no liability for any failure or delay in performing our obligations under this Agreement if such failure or delay is caused by or has occurred due to the circumstances outside our control; acts of merchant utilizing the service provided, error or omissions that results from acts undertaken by the Bank in good faith.

3. The Merchant acknowledges and agrees that the bank does not guarantee the provision of the online payment system, any part thereof, will always be available or be uninterrupted and that the bank may suspend, withdraw, discontinue or change all or any part of the online payment system without notice. Bank shall not be liable to the Merchant or any person if for any reason the online payment system is unavailable at any time and for any period.

4. Al Rajhi Bank will stop provision of this service if the merchant is involved in activities violating a Law of the country, avoiding rule or regulation of any government authority. Any liability arising due to such uses will be solely borne by the merchant.

5. Al Rajhi bank have no liability and responsibility whatsoever for any and all direct, indirect or consequential loss arising from:
   - any delay or failure to provide all or any of the Services;
   - all or any loss of data or information;
   - any fraudulent transactions undertaken by the merchant customers;
   - frauds or negligence act by the merchant or it representative/ staff that may result in a loss;
   - Online fraud attempts or incidents on merchant occurring due to the use of the website/ services will remain the liability of the merchant.

6. Any losses incurred by Al Rajhi Bank arising due to the fraudulent activity of merchant, its customers or the incorrectness and non-integrity of the data provided by the merchant to the bank, will remain the responsibility of the merchant. Merchant must compensate Al Rajhi Bank for such losses when claims are raised by the bank without any delays. It also recognizes the right of the Bank to automatically settle any claims, damages or any financial obligations arising from the provision of the Services from any account, in case of delay of payment, without notice, warning or taking any action nor shall any opposition be accepted from him in respect of such decision, whatever the cause or the result. Under no circumstances will the Merchant be liable to Al Rajhi Bank or any third party (whether in contract, negligence, tort, strict liability or any other theory of liability) for an amount greater than the aggregate amounts paid by the Merchant under this Agreement. Nothing in this Agreement shall be deemed to limit or exclude the Merchants liability:
(i) in respect of fraud or fraudulent misrepresentation;
(ii) in respect of incomplete or inaccurate information as a result of the gross negligence of the Merchant, or
(iii) Otherwise to the extent that such limitation or exclusion is not permitted by law.

2. سيقوم مصرف الراجحي ببذل العناية الواجبة لضمان استمرار تقديم الخدمات إلى التجار، ومع ذلك لن يتحمل أي مسؤولية عن إخفاق أو تأخر في أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، اذا كان هذا الإخفاق أو التأخر ناتجا عن أو نتج بالفعل عن ظروف خارجة عن سيطرة المصرف، أو أفعال التاجر في استخدام الخدمة المقدمة، أو الخطأ أو أعمال السهو التي تنتج عن أفعال يقوم بها المصرف بنية حسنة.

3. يقر ويوافق التاجر على عدم ضمان "المصرف" توفير نظام الدفع الإلكتروني أو أي جزء منه أو أن يظل يعمل دون انقطاع أو عطل، وأنه يجوز لـ "المصرف" تعليق أو سحب أو فصل أو إحداث تغيير على كل أو بعض من نظام الدفع الإلكتروني من دون إرسال أي إخطار، هذا ولا يتحمل "المصرف" المسؤولية تجاه التاجر أو أي شخص إذا لم يتوافر نظام الدفع الالكتروني لأي سبب كان في أي وقت ولأي مدة زمنية كانت.

4. سيتوقف مصرف الراجحي عن تقديم هذه الخدمات إذا كان التاجر مشاركا في أنشطة مخالفة لأنظمة الدولة، أو ملحايلة على الالتزام بحكم أو لائحة أي سلطة حكومية. وسيتحمل التاجر منفردا اي مسؤولية ناتجة عن مثل هذه الاستخدامات.

5. لا يتحمل مصرف الراجحي اي مسؤولية أو التزام من أي نوع عن أي الخسائر التبعية المباشرة أو غير المباشرة التي تنتج عما يلي:
   - اي تأخر او إخفاق في تقديم أي من الخدمات أو كلها.
   - اي فقدان للبيانات أو المعلومات.
   - اي معاملة تنطوي على احتيال يقوم بها عملاء التاجر.
   - عمليات الاحتيال أو أفعال الإهمال التي يقوم بها التاجر أو ممثله/ موظفيه التي قد تسفر عن خسارة.
   - اي محاولات للاحتيال عبر الانترنت أو الحوادث التي تحدث للتاجر بسبب استخدام الموقع/الخدمات.

6. يتحمل التاجر وحده المسؤولية عن أي خسائر تكبدها مصرف الراجحي، نتيجة الاحتيال الذي قام به التاجر أو أحد عملائه أو عدم صحة وسلامة البيانات التي قدمها التاجر للمصرف. ويعوض التاجر دون تأخير مصرف الراجحي عن تلك الخسائر عندما يقدم المصرف المطالبات. كما يقر بأحقية المصرف بأن يقوم تلقائيا بخصم أي مطالبات او تعويضات او اي التزامات مالية مترتبة على تقديم الخدمات من أي حساب او اموال او ودائع لديه تخص التاجر وذلك في حال تأخر عن دفعها وذلك دون حاجه الى تنبيه او انذار او اتخاذ اي اجراء. لن يتحمل التاجر في أي حال من الأحوال المسؤولية تجاه مصرف الراجحي (سواء كانت المسؤولية ناشئة من عقد أو ضرر أو إهمال أو اي نظرية اخرى تتعلق بالمسؤولية) بمبلغ أكبر من المبالغ الإجمالية التي دفعت من قبل التاجر بموجب هذه الاتفاقية. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما من شأنه أن يحد أو يعفي مسؤولية التاجر:

أ) عن الاحتيال، بما في ذلك التدليس.
ب) عن معلومات غير كاملة أو غير دقيقة نتيجة للإهمال الجسيم من التاجر.
ت) عن اي مسؤولية أخرى لا يجوز حدها أو الإعفاء منها بموجب القانون المعمول به.

7. "Chargeback" "Chargeback" Any cardholders dispute/s (onus or off us) (Debit or credit cards), these are objections (complains) received by Al Rajhi Bank or other bank customers against e-commerce transactions that were paid by credit Cards and mada cards in any case related to the merchant's obligations under this agreement, as the following:

- The Merchant failed to obtain Authorization for a Purchase in accordance with the terms of Section 2 hereof.
- A Purchase is returned or disputed by the customer.
- The Merchant fails to provide an adequate response to a Copy Request from The Bank for information pertaining to a Purchase within seven (7) calendar days of The Merchant's receipt of such Copy Request.
- A Purchase is alleged to have been accepted or requested improperly without the authority of the customer.
- The Cardholder disputes the sale, quantity, or delivery of a Purchase/Service or the level of quality of the goods purchased thereof.
- The Card Issuing Bank entitled to withhold payment to The Bank under applicable law.
- A Bank Card Issuing Institution claims reimbursement is due from The Bank in accordance with the policies of such Bank Card Issuing Institution.
- The Merchant failed to comply with any term or condition of this Agreement referring to a Purchase of Goods or Services.
- A Purchase was in violation of any law, rule, or regulation of any governmental agency.

7. الرسم التعويضي" Chargebacks" هو الاعتراضات المستقبلة من عملاء مصرف الراجحي أو عملاء البنوك الأخرى ضد عمليات التجارة الالكترونية التي دفعت عن طريق بطاقات الائتمان وبطاقات مدى، وللمصرف الحق في أن يقوم بفرض رسم تعويضي وقدره 100 ريال على أي عملية، دون إخطار التاجر، وذلك في أي حالة تتعلق بالتزامات التاجر بموجب هذه الاتفاقية، وذلك في الحالات التالية:

- التاجر قد فشل في الحصول على تفويض بالشراء طبقاً للشروط المبينة في المادة 3 من هذه الاتفاقية.
- الشـــراء قد تم إرجاعه من العميل أو حدث فيه نزاع بين العميل والتاجر.
- التاجر قد فشل في تقديم إجابة كافية لـــ "طلب النسخة" من البنك بشـــأن المعلومات المتعلقة بالشـــراء خلال مدة (7) أيام عمل من تاريخ تسلم التاجر لـ "طلب النسخة" هذه.
- هناك ادعاء بأن الشـــراء قد تم قبوله أو تم طلبه بصـــورة غير صحيحة دون تفويض من العميل.
- اثار صـــاحب البطاقة نزاعا بشـــأن الصـــفقة أو الكمية أو تســـليم البضاعة أو مستوى جودة البضاعة أو الخدمة المشتراة.
- يحق للبنك المصـــدر للبطاقة أن يحتجز الدفع إلى البنك بموجب النظام الساري.
- ادعاء المؤســـسة المصـــدرة للبطاقة البنكية بأن التسديد مستحق على البنك طبقاً لسياسات تلك المؤسسة المصدرة للبطاقة البنكية.
- التاجر قد فشل في التقيد بأي شرط من هذه الاتفاقية بالإشارة إلى شراء البضاعة أو الخدمات.
- عملية الشـــراء تمثل خرقاً لأي نظام أو حكم أو لائحة لأي إدارة حكومية.

The Merchant agrees that for period of (2 Gregorian) Years after the Termination of this Agreement, the Merchant will be totally responsible for any and all Chargebacks and adjustments resulting from transactions processed pursuant to this Agreement

وقد وافق التاجر على أن يظل مسئولاً مسؤولية تامة لمدة (2) سنتين بعد الغاء هذه الاتفاقية عن أي من الرسوم التعويضية وكافة التسويات الناتجة عن الصـــفقات التي تمت معالجتها بموجب هذه الاتفاقية.

8. Merchant must ensure they implement adequate fraud control measures on their website and share the same with Al Rajhi Bank.

8. يجب أن يضـــمن التاجر تنفيذ إجراءات مراقبة الاحتيال الكافية على مواقعهم الإلكترونية وأنهم يبلغون ذلك المصرف الراجحي.

9. The Merchant shall assume the full and complete responsibility about the claims of its customers and the costs thereof including the compensation for damages, the costs of the legal proceedings, the fees and costs claimed by Cardholders that resulted out of this service or related thereto, unless the same falls within the responsibility of Al Rajhi Bank according to this Agreement or resulted out of the Bank gross negligence or default as to its obligations toward the Merchant as the same are specified in this respect.

9. تحمل التاجر المســـؤولية الكاملة عن مطالبات زبائنه وتكاليفها، بما فيها التعويض عن الأضـــرار وتكاليف الإجراءات القانونية والرسوم المرفوعة من قبل حاملي البطاقات الناتجة عن هذه الخدمة والمتعلقة بها، ما لم تكن داخلة ضـــمن مســـؤولية المصـــرف وفقا لهذه الاتفاقية، أو ناتجة عن إهمال جسيم أو تقصير من المصرف حيال التزاماته نحو التاجر كما هي محددة في هذا الشأن.

10. In case of event of force majeure, no party hereto shall be liable or responsible for any breach or default as to the terms and conditions of this Agreement if and in case that breach or default was due to an event of force majeure, thus without prejudice to the Bank's right to claim any amounts payable by the Merchant.

10. دون إخلال بحق المصـــرف في أي مبالغ مســـتحقة على التاجر، في حال وقوع قوة قاهرة فإنه لا يكون أي طرف من طرفي هذه الاتفاقية مســـؤولاً تجاه الآخر عن أي انتهاك بمس شـــروط وأحكام هذه الاتفاقية إذا كان هذا الانتهاك ناتجا عن هذه القوة القاهرة.

11. In case of a refund claim from the respective customer, which is the responsibility and obligation of the Merchant as per the provisions of this PG Agreement,

11. في حالة المطالبة باســـترداد المبالغ المدفوعة للتاجر من قبل العميل المعني والتي هي مســـؤولية والتزام على التاجر وفقا لنصـــوص وأحكام اتفاقية بوابة

the Merchant will use its internal accounting procedures to process the same in accordance with its Refund Policy, which is not under Al Rajhi Bank responsibilities.

12. It is mutually agreed and well understood by the parties hereto that in case of any dispute and/or complaint lodged against the merchant by the respective customer the Bank shall notify the Merchant to provide and prove the necessary documents indicating the transaction and goods delivered and duly received by the respective customer. Failing which, the bank will be entitled to debit the Merchant's account an amount equal to the claimed amount and credit the same to the respective customer. The Bank shall not bear or assume any liability for any customer complaint or dispute with the Merchant in respect of any total, partial failure of delivery and/or defective delivery or otherwise. The bank is also entitled to deduct its charges from the Merchant account in respect of the refund transaction.

(Tenthly) Termination of Agreement: -

Without prejudice to the Bank right to claim amounts payable by the Merchant for the service provided, this Agreement shall terminate in each of the following cases: -

1. Upon the expiration of its term if not renewed as it provided for in Article (8) hereof.
2. Upon the breach of any condition hereof without being cured or corrected by the breaching party within thirty days (30) from the date of its written notification thereof to the other party.
3. Upon mutual agreement of the Parties.
4. The Merchant closes the online store, declaration of bankruptcy or liquidation of either party or appointment of judicial guardian thereto or making of a preventive conciliation from bankruptcy thereby.
5. Upon written notification from the Merchant to Al Rajhi Bank of its intention or desire to terminate this Agreement during its validity before thirty (30) days from the date designated for the termination thereof.
6. In the event of the impossibility (frustration) to execute this Agreement due to a force majeure event or due to a reason thereof if the said event continues for a period exceeds ninety days (90) days continuously.
7. In the event that the bank becomes aware that the customer is not ready for the electronic connection for more than (90) consecutive days from the date of signing this agreement.
8. In the event that the information security with the Merchant is weak according to the discretion of Al Rajhi Bank.
9. In all cases, the Merchant undertakes to compensate the Bank for any damage caused to the Bank as a result of termination of the agreement or as a result of breach of any terms, conditions and obligations provided for in this agreement by the Merchant.

(Eleventh): General Provisions:

1. This Agreement and the addendum attached thereto which is titled: (Merchant Obligations on its Site Security) which is considered an integral part hereof, form and constitute the entire between the Parties with respect to the subject matter hereof and supersede any and all prior understandings, correspondences and agreements of any kind between the Parties, whether oral or written.

2. Merchant acknowledges and warrants that all and every fee, applicable to or by reason of this Agreement is free from value added or any other direct or indirect tax. And acknowledges and accepts that the supply of any service

الدفع هذه، على التاجر استخدام اجراءات المحاسبة الداخلية الخاصة به لانفاذ وتنفيذ المطالبة المذكورة وفقا لسياسة الاسترداد الخاصة به، التي ليست ضمن مسؤوليات المصرف.

12. إنه لمن المتفق عليه بين الطرفين والمفهوم لديهما جيدا بانه في حالة نشوء اي نزاع أو خلاف فيما بينهما فيما يتعلق بهذه الاتفاقية و/أو شكوى يتم تقديمها ضد أو في مواجهة التاجر من قبل العميل المعني، على المصرف إخطار التاجر لتقديم وإثبات المستندات اللازمة التي توضح ماهية العملية أو الصفقة والمبلغ المسلمة والمستلمة على نحو صحيح من قبل العميل المعني، وفي حالة فشل التاجر في القيام بذلك، فانه يحق للبنك ان يخصم من أو يقيد على حساب التاجر مبلغا مساويا للمبلغ المطالب به وإضافته لحساب العميل المعني، و لا يتحمل المصرف اية مسؤولية فيما يتعلق باي شكوى مقدمة من العميل أو خلاف ينشا فيما بينه والتاجر فيما يتعلق بفشله الكامل او الجزئي في التسليم أو اي تسليم معيب أو خلافه، كما أن للبنك الحق في خصم رسوم خدماته من حساب التاجر فيما يتعلق بعملية الاسترداد ذات الصلة.

(عاشراً): إنهاء الاتفاقية:

دون إخلال بحق المصرف في المطالبة بالمبالغ المستحقة على التاجر للخدمة المقدمة، ينتهي العمل بهذه الاتفاقية في أي من الحالات الآتية:

1. انتهاء مدتها ما لم يتم تجديدها كما هو مبين في المادة (8) منها.
2. عند الإخلال باي شرط من شروطها وعدم معالجته أو تصحيحه من قبل الطرف المخل خلال 30 يوماً من تاريخ إخطاره خطياً بذلك من قبل الطرف الآخر.
3. اتفاق الطرفين على إنهائها قبل التاريخ المحدد لانتهائها.
4. إغلاق المتجر الالكتروني للتاجر أو إعلان إفلاس أو تصفية أحد الطرفين، أو تعيين حارس قضائي له، أو إجرائه صلحاً واقياً من الإفلاس.
5. إبلاغ خطي من قبل التاجر أو المصرف برغبته في إنهائها خلال مدة سريانها قبل ثلاثين يوماً (30) من التاريخ المحدد للإنهاء.
6. استحالة تنفيذها بسبب القوة القاهرة إذا استمر عنصر القوة القاهرة أو سببها لمدة تزيد عن (90) يوماً متصلة من تاريخ إخطار أحد الطرفين للآخر بوقوع القوة القاهرة.
7. في حال اتضح للبنك عدم جاهزية العميل للربط الالكتروني لمدة تزيد عن (90) يوماً متصلة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
8. في حال ضعف أو عدم كفاية أمن المعلومات لدى التاجر حسب تقدير مصرف الراجحي.
9. وفي جميع الأحوال يلتزم التاجر بتعويض المصرف عن أي ضرر يلحق بالمصرف نتيجة انهاء الاتفاقية نتيجة إخلال التاجر بأي من الشروط والأحكام والالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاقية.

(حادي عشر): أحكام عامة:

1. تمثل هذه الاتفاقية والملحق المرافق لها والمعنون بـــ (التزامات التاجر بشان امن الموقع الخاص به) الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية كلّ ما اتفق عليه طرفاها فيما يتعلق بموضوعها، وتلغي كل الاتفاقيات والمراسلات السابقة أيا كان نوعها بين الطرفين سواء بصيغة كتابية أو شفوية.
2. الاجور والرسوم التي ترد في هذه الاتفاقية خالية من اي ضريبة مفروضة

or goods and the fees, commissions and commercial discounts under this Agreement may be subject to the value added tax or other tax and undertakes to pay such tax and hereby authorizes the Bank to deduct it from its accounts and levy it to the relevant authority. Merchant understands and acknowledges its obligation to settle value added and other tax in accordance with the provisions of the law and regulation and this Agreement and hereby holds the Bank free from any fines arising as a result of customer's omission to duly pay applicable taxes or failure to file or settle tax returns within the timeline prescribed by the Law and regulation.

ومنها ضريبة القيمة المضافة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى تكون مستحقة. ويقر التاجر ويقبل أن كل خدمة يتلقاها أو أي رسوم يدفعها مقابل أي خدمة تقدم له بموجب أو بسبب هذه الاتفاقية يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالقدر الذي تحدده الجهة المختصة ويلتزم بدفعها ويفوض المصرف استقطاعها وسدادها وفقا للنظام واللائحة وما توجه به الجهة المختصة. وتسند الضرائب غير المباشرة وغيرها وفقا لشروط هذه الاتفاقية والأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لأخر. ولا يكون المصرف مسئولا عن أية غرامات مستحقة على العميل بسبب عدم سداد الضريبة أو بسبب عكس قيد الضريبة المسندة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

3. Notices and notifications shall be in writing and shall be served by registered mail or electronically as needed and to be sent as per the address first hereof stated or to be sent by any other means provided that the receipt thereof by the other party can be ascertained. Each Party shall directly provide to the other Party any change or modification to the addresses mentioned in this Agreement.

3. يتعين ان تكون الإشعارات و الرسائل بصيغة كتابية، وترسل بالبريد المسجل او إلكترونيا حسب الحاجة، مع إرسالها على العناوين المذكورة في بداية هذه الاتفاقية، أو إرسالها بواسطة أي وسيلة أخرى بحيث يمكن التأكد من تسلم الإرسالية من قبل الطرف الأخر. ويلتزم كل طرف بتزويد الطرف الاخر بشكل مباشر بأي تغيير أو تعديل يطرأ على العناوين المذكورة في هذه الاتفاقية.

4. This Agreement shall be governed, construed and executed by the laws and regulations of Kingdom of Saudi Arabia that are consistent with the Islamic Shariah. And in case of any contradiction between the Arabic and English text of this agreement, the Arabic text shall prevail.

4. تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ويتم تفسيرها وتنفيذها وفقاً لهذه الأنظمة، بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وفي حال وجود أي تعارض بين النص العربي والإنجليزي لهذه الاتفاقية، فيعتبر النص العربي هو المقدم.

5. In case of arise of any dispute between the Parties hereof in respect of its construction, execution, validity or termination, the Parties shall resort to resolve it amicably and shall exert their utmost efforts to attain the same, failing which within thirty days (30) days effective the date of the notification of either party to the other party to meet for settling the same amicably, either party hereof shall have the right to resort to the competent judicial authorities in the city of Riyadh to adjudicate on the dispute.

5. في حال نشوء نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتفسيرها أو تنفيذها أو سريانها أو إلغائها يلجأ الطرفان إلى حله وديا، و عليهما بذل أقصى الجهود الممكنة للوصول إلى حله وديا، وفي حال فشل الجهود في حله بطريقة ودية خلال ثلاثين يوما (30) من تاريخ إخطار أحد الطرفين الآخر للاجتماع لحل النزاع وديا، يحق لكل واحد الطرفين اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة في مدينة الرياض للبت في النزاع.

- **Please fill all this information:**

Bank Account Number:	
Commercial register number:	
Commercial register date:	
City of Commercial register:	
Corporate \ Est Address:	
P.O. Box:	
Postal Code:	
WWW Address (URL):	
WWW Address (URL):	
WWW Address (URL):	
WWW Address (URL):	
Mobile Number:	
Phone Number:	
Contact Email	
Support Email	
Operation Email	
Business Email	

- **يرجى تعبئة جميع البيانات ادناه:**

رقم الحساب البنكي:	SA7080000617608011999997
رقم السجل التجاري:	2244
تاريخ اصدار السجل التجاري:	12/07/1443
المدينة المصدرة للسجل التجاري:	المدينة المنورة
عنوان الشركة / المؤسسة:	طريق الملك عبدالله الفرعي - حي العريض
رقم صندوق البريد:	6722
الرمز البريدي:	42314
الموقع الالكتروني:	www.diafatalmadina.org/projects
رقم الجوال:	0535288777
رقم الهاتف:	-
ايميل التواصل	info@diafatalmadina.org
ايميل الدعم الفني	diafatalmadina@gmail.com
ايميل العمليات	diafatalmadina@gmail.com
ايميل المبيعات	-

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank

The Parties have duly signed this Agreement hereof on the date herein first stated and in two originals each Party hereof has received one of them to act accordingly.

For/ Al Rajhi Bank

Name :

Title: E Commerce Manager

Date:

Sign:

Stamp:

For / the Merchant:

Name:

Title:

Date: \ \ 20

Sign:

Stamp:

جرى التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الطرفين في التاريخ الموضـــح في أولها،
وذلك من نسختين، بيد كل طرف نسخه للعمل بموجبها.

عن مصرف الراجحي:

الاسم: .....

الوظيفة: .....

التاريخ: / / 14هـ

التوقيع:

الختم:

عن التاجر:

الاسم: سعد منصور المحيمزد – وائل سعد الهمداني

مسمى الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة – المشرف المالي

التاريخ: / 14هـ

التوقيع:

الختم: